أسئلة شائكة في ملف الأزمة السورية اللبنانية

د. عبد الله الأشعل*

■ رغم شيوع اصطلاح «الأزمة السورية اللبنانية» في الدبلوماسية والاعلام العربي والدولي، الا أن هذا المصطلح يختلف اختلافاً بيناً في الاستخدامات المختلفة، ذلك أن مضمون الأزمة السورية اللبنانية هو ما يعانيه لبنان من انقسام، وما تعانيه سورية من محاصرة دبلوماسية وضغوط دولية. ولذلك يجب أن نحدد الطبيعة السياسية والقانونية للأزمة في سورية ولبنان وحولهما. النظرية الأولى، تذهب الى أن الجذر الحقيقي للأزمة والموجة العاتية التي تجتاح المنطقة هو ما تعانيه المنطقة العربية من اضطراب وبلبلة بعد غزو العراق، والأزمة الطاحنة التي أصابت النظام الاقليمي العربي، فترك ذلك فراغاً سياسياً مخيفاً تتقدم اليه الدول الأجنبية في اطار مشروعها في المنطقة العربية، وهو مشروع تقوده الولايات المتحدة، ويعمل لصالح اسرائيل، كما التحقت به فرنسا كل لأغراض مختلفة. وفقا لهذه النظرية ما يحدث في سورية ولبنان وحولهما هي مؤامرة تستهدف حزب الله والمقاومة الفلسطينية، كما تستهدف سورية وتحالفها مع ايران ومع حزب الله. ومعنى ذلك أن المنطقة العربية مطالبة بمواجهة هذه المؤامرة وهذه الهجمة التي تسبب فيها ضعف النظام الاقليمي العربي. ويذكر في هذا الصدد أن الوجود العسكري السوري في لبنان قد بدأ خلال الحرب الأهلية، وفي فترة كان النظام العربي لايزال متماسكاً نسبياً، وان كان الاختراق الأمريكي الاسرائيلي قد بدأ ينهش قوائمه بعد اتفاقيات فك الاشتباك بين اسرائيل من ناحية، وبين كل من مصر وسورية من ناحية أخرى. أما النظرية الثانية، فترى أن الصراع والتكالب على لبنان هو جوهر «الأزمة السورية اللبنانية»، وقد بدأ هذا التكالب منذ مدة طويلة، ولكن تضامنت القوى المشتركة في التكالب لاخراج سورية أولاً، ولتهيئة الساحة اللبنانية ثانياً، وقد نجحت في ذلك نجاحاً باهراً. ذلك أن الانسحاب السوري من لبنان لم يكن مجرد انسحاب عسكري أو سياسي أو أمني، وانما كان الانسحاب في الواقع جزءاً من مؤامرة أوسع تستهدف سورية حتى تنشغل عن لبنان. ولذلك كانت اسرائيل هي أول المستفيدين بعد أن تمكنت من الفصل بين سورية ولبنان، وأثارت العداء بينهما، واشعلت الساحة اللبنانية، بما يؤدي الى التفاعل السلبي بين عناصر الساحة اللبنانية، وبين العلاقات اللبنانية السورية. أما النظرية الثالثة، فترى أن القضية ببساطة هي ان اغتيال الحريري، وتوجيه الاتهام الى سورية ربط عناصر الوضع اللبناني الداخلي ربطاً مباشراً بكل تطورات التحقيق في هذه القضية، ولذلك فان جوهر الأزمة وفقاً لهذه النظرية هي اغتيال الحريري، وأن الأزمة في العلاقات بين البلدين وفي داخل لبنان لن تحل الا بانتهاء اعمال التحقيق. أما النظرية الرابعة، فترى أن سلبيات الوجود العسكري السوري في لبنان، بالاضافة الى تمديد ولاية الرئيس ايميل لحود وتعديل الدستور، وعدم تنفيذ أحكام اتفاقية الطائف، وتصدي حزب الله بشكل مستمر لاسرائيل، فضلاً عن مساندة الحزب وسورية للمقاومة الفلسطينية قد وفرت ظروفاً موضوعية انتهزتها اسرائيل والولايات المتحدة لخلق هذه الأزمة، التي يرى البعض كما رأينا فيها آراء متباينة.

ولستُ ممن يرون أن هناك صراعاً على لبنان، سواء كان الصراع بين طوائف لبنانية أو كان بين هذه الطوائف وحلفائهم في الخارج. ولكنني أرى أنه اذا كان لابد من التسليم أو القبول بجزء من نظرية الصراع على لبنان، فانني اعتقد أن هذا الصراع هو في الواقع محاولة من جانب بعض الدول العربية على استحياء لانقاذ سورية ولبنان من هجمة دولية تكالب فيها المهاجمون، كما يتكالب الأكلة على قصعتها. فقد رأينا كيف أن محاولة مصر والسعودية والمقترحات السعودية لمواجهة هذه الأزمة قد ووجهت بهجوم أمريكي كاسح توجه مباشرة الى الساحة اللبنانية، كما توجه الى الضغط على سورية وتحذيرها من عدم التعاون المطلق مع لجنة التحقيق الدولية. وقد اهتم نائب الرئيس الأمريكي «تشيني» خلال جولته في المنطقة بهذه المسألة، وهو يعلم أن الحريري وقضيته ولجنة التحقيق ليست سوى أدوات في المخطط الأمريكي، الذي أصبح يتجاوز الضغط على سورية، وهذا هو ما دفع مصر والسعودية الى التحرك استشعاراً للخطر.

فاذا اتفقنا على تحديد الطبيعة القانونية والسياسية ومضمون الأزمة السورية اللبنانية، وأن الأزمة ليست بين سورية ولبنان فقط، وانما هي في سورية ولبنان، وبين سورية ولبنان، وحول سورية ولبنان، فهي أزمة متعددة الأبعاد. ولذلك فان هذه المقدمة ضرورية في طرح الأسئلة الشائكة التي تلقي اجاباتها الضوء على تحديد طبيعة هذه الأزمة.

السؤال الأول، لماذا صدر قرار مجلس الأمن رقم 1559 دون أن يطلبه لبنان؟ ولماذا افترض أن الوجود السوري في لبنان، وكذلك وجود حزب الله فيه يعتبر تهديداً للسلم والأمن الدوليين، بينما تجاهل الاحتلال الاسرائيلي، كما وجد لنفسه مبرراً للاعتقاد بأن الوصاية الدولية على لبنان هي ثمن تفريط لبنان في استقلاله، وأنه اذا كانت الوصاية لسورية، فالأفضل والأولى أن تكون الوصاية للولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن؟

السؤال الثاني، من قتل الحريري؟ وما مستقبل التحقيق والبحث في هذا الاتجاه، ولماذا حظي الحريري بالذات بهذا الاهتمام الدولي الهائل دون غيره؟

السؤال الثالث، لماذا لم يتطرق التحقيق الى اسرائيل والولايات المتحدة أو فرنسا باعتبارها الأطراف المستفيدة من هذا الاغتيال، ولماذا ركز التحقيق منذ اللحظة الأولى، بل ومنذ انعقاد مجلس الأمن يوم اغتيال الحريري على سورية؟ لعل الاجابة على هذا السؤال تتضح في المستقبل ومع تطور الأحداث، ولكن تجب الاشارة الى أنه اذا كان اتهام سورية قائماً على افتراض سيطرتها الأمنية والسياسية، فان هذا الافتراض اذا طبق مع اسرائيل والولايات المتحدة تكون اسرائيل مسؤولة عن اغتيال بشير الجميل الرئيس المنتخب للبنان خلال احتلال اسرائيل لبيروت عام 1982، وتكون الولايات المتحدة مسؤولة عن كل الاغتيالات التي تمت في العراق خلال الاحتلال الأمريكي للعراق.

السؤال الرابع، ما هو سر الالتباس في الأزمة السورية اللبنانية؟ وهل يمكن فصل الملفات الثلاثة عن بعضها، بحيث ينتهي هذا الالتباس؟ الواقع أن الملفات الثلاثة المتداخلة هي العلاقات السورية اللبنانية، والوضع اللبناني الداخلي، والعلاقات السورية الأمريكية. ومن المهم أن يتم الفصل بين هذه الملفات، وأن يدخل التحقيق الدولي تحت ملف رابع لا علاقة له بالملفات الأخرى، أما أن يحشر هذا الملف في الملفات الثلاثة، فانه يؤدي الى تعقيد هذه الملفات جميعاً، بحيث أصبح ينظر الى تمسك سورية بسيادتها في مسألة التحقيق على أنه استفزاز لبعض العناصر في لبنان، وللولايات المتحدة، ومن ورائها «المجتمع الدولي»، كما أن الموقف السوري يفسر في لبنان عند هذه العناصر على أنه تلكؤ ومماطلة في البحث عن الحقيقة، وهو ما يستفز سورية من جانب آخر.

ومن المهم أن يقع التدخل العربي الحازم لفصل هذه الملفات الأربعة، وحتى يمكن انقاذ العلاقات السورية اللبنانية من ناحية، وانقاذ لبنان من ناحية أخرى.

* دبلوماسي وكاتب من مصر

عاد غيفارا والليندي فهل سيعود عبد الناصر؟

عوني فرسخ*

■ أسفرت الانتخابات النيابية التي جرت في أمريكا اللاتينية مؤخرا عن فوز كل من: لويس اياناسيو في البرازيل، وهوجو شافيز في فنزويلا، وإيفو مورالييس في بوليفيا، وميشال باشليي في تشيلي. ويكاد يجمع المحللون السياسيون على اختلاف جنسياتهم وانتماءاتهم السياسية والفكرية على أن الأحزاب والحركات التي أوصلت القادة الأربعة لسدة الحكم تجسد تيارا يعبر عن النهج السياسي-الاجتماعي الذي كان يدعو له غيفارا وملتزما به الليندي. بما يعني أن ثلاثة أرباع شعوب أمريكا اللاتينية، حين منحت القادة الأربعة تأييد أغلبيتها في انتخابات برلمانية غير مطعون بها، عبرت عن رفضها السياسيات التي اعتمدتها الأنظمة الموالية للولايات المتحدة التي توالت على الحكم منذ اغتيال غيفارا سنة 1968 وإسقاط حكومة الليندي سنة 1973 بانقلاب عسكري دبرته المخابرات المركزية الأمريكية.

والانتصار الذي حققته شعوب الأقطار الأمريكية اللاتينية الأربعة، وتوقع فوز اليسار في انتخابات نيكاراغوا المقبلة، مؤشر واضح الدلالة على أن الإدارة والأجهزة والشركات الأمريكية باتت تواجه تحديات غير مسبوقة فيما كانت تعتبره حديقتها الخلفية. إذ لم تعد كوبا بقيادة كاسترو وحدها التي تجسد التمرد على انتهاك واشنطن السيادة الوطنية لشعوب القارة اللاتينية، واستغلال الشركات الأمريكية لثرواتها الطبيعية وأسواقها وتأثيرها السلبي في تطورها الاقتصادي، وانعكاسات الإعلام الأمريكي على ثقافة أجيالها الشابة ووعيها السياسي والاجتماعي.

وبقدر ما أثلجت انجازات شعوب أمريكا اللاتينية قلوب الملتزمين بالهم القومي العربي وأشاعت التفاؤل لدى غالبيتهم، بمقدار ما بعثت لدى بعضهم التساؤل عما إذا كان الواقع العربي، بما يواجهه من تحديات مصيرية، ينطوي على محفزات لحراك سياسي-اجتماعي يعيد إنتاج النهج القومي الوحدوي التحرري لعبد الناصر في صيغة عصرية؟ أم أن الظروف الإقليمية والدولية، وغياب الكتلة العربية التاريخية ذات المصلحة بالتحرر والوحدة، تجعل من ذلك مجرد أمنية رغائبية ليس في الأفق المنظور ما يوحي بإمكانية تحققها؟

وفي الإجابة عن التساؤل المطروح ألاحظ أن النهج القطري العربي، الذي شهد انتعاشا كنتيجة لانحسار المد القومي العربي وإجهاض التجربة الناصرية، لم يحقق الديمقراطية والتنمية واستقلال الإرادة الوطنية أو أيا من شعارات رموزه القائدة والإعلام الذي روج له يومذاك. وفي تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأعوام 2002-2004 ما يؤكد عجز وقصور الأنظمة العربية على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية. ولم يعد خافيا أن النظام الإقليمي العربي، الذي تجسده جامعة الدول العربية، هو اليوم أكثر النظم الإقليمية عرضة للمداخلات والاختراقات الخارجية، وبالذات الأمريكية. وأن غالبية دوله الأعضاء، إن لم تكن جميعها، فاقدة المنعة وعاجزة عن توفير متطلبات الوفاء باحتياجات مواطنيها المتزايدة بنسب أعلى من معدلات نمو دخولها الوطنية، وليس من بينها قطر واحد لا يواجه تحديات تهدد استقراره حاضرا ومستقبلا.

ولم يعد خافيا أن الواقع العربي المأزوم على الصعيدين القطري والقومي، صار محفزا لمطامع مختلف القوى المحلية والإقليمية والدولية التي ترى في حالة الضعف العربي المستشرية فرصتها التاريخية لتحقيق مكاسب على حساب الشعب العربي في كل قطر. ويظل التحدي الأمريكي المتمثل باستراتيجية «الفوضى البناءة» الملتزمة بها الإدارة الأمريكية هو التحدي الأعظم والأشد خطورة. حيث انها إستراتيجية تستهدف تفكيك البنى المجتمعية لمعظم الأقطار العربية، لإعادة تركيبها في نظام «الشرق الأوسط الكبير» المكون من كانتونات عرقية وطائفية تديرها إسرائيل في الفلك الأمريكي.

وعملية التفكيك، كما هي جارية فصولها في العراق المحتل، إنما تستهدف إلى جانب تمزيق النسيج الوطني في القطر المعني تهميش هويته العربية لمصلحة الانتماءات دون الوطنية: الطائفية والعرقية والعشائرية، علاوة على إذكاء النزاعات فيما بين فئاته الاجتماعية وإهدار قدراتها في صراعات لامجدية، بحيث تغدو فاقدة المنعة تجاه الاختراقات الأمريكية والأوروبية والصهيونية. كما أن فيما هو جار في لبنان من إعادة إنتاج نزاعات أمراء الطوائف والاستقواء بالقوى الدولية مثالا آخر على المخطط المرسوم أمريكيا وأوروبيا للوطن العربي.

وحين تقرأ التجربة الناصرية بموضوعية يتضح أنها التزمت نهجا شديد الحرص على السيادة الوطنية وحرية الإرادة القومية، واضح العداء للهيمنة الاستعمارية والتبعية سياسيا واقتصاديا وثقافيا. نهجا عاملا للوحدة المؤسسة على قرار شعبي ديمقراطي، ومنحازا لمصلحة الغالبية التي لم تكن تمتلك الإمكانيات المادية لممارسة حقوقها الدستورية، باعتماده التنمية المستقلة وتكافؤ الفرص والديمقراطية الاجتماعية، فضلا عن الوفاء بمتطلبات التضامن العربي لمواجهة إسرائيل. ناهيك عن القيام بدور قيادي في حركة الحياد الايجابي وعدم الانحياز، ودعم حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، بحيث لعب العرب دورا ملحوظا في السياسة الدولية.

وليس ينكر أن الواقع العربي الراهن هو النقيض تماما لما كانت عليه الحال عشية رحيل عبد الناصر. خاصة واقع النخب المسكونة بثقافة الهزيمة المدعية بأن العرب لم يعد لهم حول ولا قوة، وأن الواقعية تقضي القبول، ولو على كره، بما ترسمه الإدارة الأمريكية للمنطقة، والهرولة باتجاه التطبيع مع إسرائيل باعتبار ذلك سبيل اتقاء مخاطر وتداعيات استراتيجية «الفوضى البناءة» الأمريكية.

غير أن الواقعية بالمفهوم الإنساني ما كانت منذ فجر التاريخ تعني الخضوع الآلي للواقع والاستسلام القدري لأحكامه. فالإنسان ميزه خالقه عن بقية عناصر المملكة الحيوانية بالعقل المبدع والإرادة الفاعلة والتاريخ المعلم، بحيث استطاع بالاستفادة من تجاربه السلبية والايجابية الانتقال من التقاط الثمار في الغابات إلى ارتياد الفضاء. والأمة العربية ما استسلمت يوما للواقع المأزوم واستكانت لإرادة الغزاة والمحتلين الذين توالوا على اغتصاب ترابها القومي. ويعلمنا التاريخ العربي أن شعوبنا طالما وجدت في العدوان الخارجي محفزا لنهوض قومي يفاجيء العدو بما لم يكن يتصوره. وفي العراق وفلسطين ولبنان أمثلة حية على إبداعات الفعل المقاوم. كما أن الحراك السياسي الذي تشهده مصر، صاحبة الدور القومي التاريخي، ينطوي على احتمالات واعدة.

ثم إن الفكر القومي العربي لم يبق عند حدود ما انتهت إليه التجربة الناصرية، وإنما شهد على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية عملية مراجعة جذرية، أدى فيها مركز دراسات الوحدة العربية ومديره العام د. خير الدين حسيب دورا رائدا يذكر لهما. وذلك بإجراء سلسلة حوارات وندوات مع مختلف أجنحة التيارات: القومية والإسلامية والليبرالية والماركسية، توجت بإقامة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمؤتمر القومي العربي، الذي أسهم في إقامة المؤتمر القومي-الإسلامي. وقد انتهى المؤتمران مع المؤتمر العربي العام إلى تحديد الأهداف القومية في التحرر والوحدة والديمقراطية والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والتجدد الحضاري.

ومما سبق يتضح ان من أبرز معالم الواقع الدولي والإقليمي إنجازات شعوب أمريكا اللاتينية، والمقاومة في الأرض العربية، وتجدد الفكر القومي العربي، والتقاء قادة الحراك السياسي العربي على اعتبار التكامل القومي ذي البعد الديمقراطي السبيل الوحيد لتقديم الاستجابة الفاعلة في مواجهة مخطط التفتيت وطمس الهوية القومية المعتمد من التحالف الأمريكي-الصهيوني. وعليه يغدو مبررا التفاؤل باحتمالات استعادة الأمة العربية نهوضها من جديد وفق الأسس التي قامت عليها تجربة عبدالناصر، الذي لما تزل صورته تحتل موقعها المتميز في صدور بيوت ومكاتب أبناء أمته ما بين المحيط والخليج.

* كاتب فلسطيني يقيم في الامارات

فلسطين: هل المقدسات اهم من الارض؟

د. عبد الكريم الغرايبة*

■ لاول مرة وللمرة الوحيدة في التاريخ كله يقرر المجتمع الدولي ممثلا بالمؤتمرات الدولية وعصبة الامم ومنظمة الامم المتحدة وهيآتها المختلفة منح ارض لشعب لا وجود له على حساب شعب آخر مقيم على تلك الارض لآلاف السنين. وبدأت عملية تجميع جديد رافقتها اجراءات لتشتيت الشعب المقيم. وكانت اكثر دول العالم تمسكا بالفكرة العجيبة هي تلك الدول الارقى حضارة والأكثر ديمقراطية والاشد دعوة لحماية حقوق الانسان والطفل والمرأة. وترددت بعض الدول المتأخرة في سلم الحضارة والديمقراطية ولم تتقبل هذا الاتجاه. ثم عادت هذه الدول وسارت مع الركب لتثبت للرأي العام العالمي انها متحضرة وانسانية وديمقراطية وداعية للحرية. فلماذا يحدث هذا في عصر الاعلام القوي الذي حول العالم الى بلد او قرية واحدة؟

وليس اضطهاد شعب وابادته وتشريد ابنائه امرا عجيبا او غريبا او نادرا في التاريخ. ولو جاء فلسطين جيش فاتح وشتت اهلها واحتلها وأباد وقتل وهجر لما كان ذلك امرا غريبا واعتبرناه امرا عاديا في التاريخ. وقد تم في القرن الماضي تشتيت وقتل الملايين واجبر الملايين على مغادرة وطنهم. ونال مثل هذا المصير ملايين من الألمان والشيشان والجراكسة وسكان القرم والهند وباكستان. ولكن شعوب العالم واكثر دوله ووسائل الاعلام استنكرت ما حدث ولم تعتبره عدلا وان لم تفعل شيئا لمنعه او تصحيح الاوضاع. وما زال سكان القرم الاصليون ممنوعين من العودة الى بلادهم رغم الثورة البرتقالية في اوكرانيا. وتملك الولايات المتحدة الامريكية الامكانيات العسكرية التي تجعلها قادرة على احتلال اي قطر وتشتيت اهله حتى ولو كان هذا البلد رفيع المستوى حضاريا مثل المانيا او انكلترا او فرنسا. بل ان احدهم وضع ملحمة صغيرة، اوبريت، تصف دخول القوات الحليفة المؤلفة من قوات امريكية وقوات امبراطورية مونتي كارلو الديمقراطية الى مدينة نيس لتخليص البلاد من دكتاتورية جاك شيراك. واستقبلها اهل نيس بالورد والزهور والاهازيج واختفت آثار شيراك واستمرت الجهود لمعرفة الحفرة التي اختبأ فيها.

فلماذا يقف العالم هذا الموقف الغريب من القضية الفلسطينية؟ بل ان الدول المتحضرة خططت للمأساة. فقد اصر تشرشل عام 1921 على استثناء شرقي الاردن من وعد بلفور لتكون المنطقة محمية بشرية لمن يتم اجلاؤهم عن فلسطين عند قيام الدولة اليهودية. اي ان بريطانيا خططت للاجلاء والتشريد. وكان تشرشل قد حذر في كانون الثاني (يناير) 1920 من خطر الارهابي الكبير اسامة بن لادن في عصره وكان اسمه آنذاك رمضان شلاش. وقال انه يهدد السلام والاستقرار في المنطقة ويضر بمصالح الغرب. وقد يزداد خطره اذا ما تعاون مع الارهابي مصطفى كمال والارهابي لينين. واطلق تشرشل هذا التحذير وايدته الصحف البريطانية بمقالات طنانة. واصر رسول الانسانية الحائز على جائزة نوبل للسلام وصاحب المبادئ الانسانية الرئيس الامريكي ولسن على وضع صيغة وعد بلفور بيده الكريمة في البيت الأبيض قبل ارسال النص الى بلفور للتوقيع والاعلان. فهل فعل ذلك اكراما لزوجته ذات الدم اليهودي؟ ورفضت فرنسا وبريطانيا وضع دستور واجراء انتخابات في العراق وسورية ولبنان قبل عقد صلح مع تركيا. ولكن بريطانيا اصدرت دستورا وسنّت بموجبه قانونا للأرض في فلسطين قبل ابرام معاهدة لوزان متنكرة للشرعية الدولية.

وتحالفت امريكا والاتحاد السوفييتي وفرنسا ومن يسير معهم على تأييد التقسيم عام 1947. ولم يعارض القرار الا ثلاث عشرة دولة اعتبرت متخلفة او رجعية اكثرها مسلمة لا تحترم المرأة ولا تهتم بحقوقها ولا تحارب العبودية مثل افغانستان، ايران، باكستان، المملكة العربية السعودية، سورية، العراق، لبنان، مصر. بالاضافة الى الصين (الوطنية، اي تايوان)، والهند واليونان. فلماذا يقف العالم هذا الموقف؟

وبقينا نحن نتحدث عن العدالة وسرنا في استعراضات ملأت الشوارع وصحنا وهتفنا. وركزنا على المقدسات والقدس. وما زلنا نتناسى يافا وحيفا وعكا وصفد والناصرة على أنها لا شيء بالنسبة للقدس. وضاعت كل فلسطين، فلم نرتعب كما ارتعبنا عندما احرق يهودي بالأمر منبر نور الدين الذي سميناه منبر صلاح الدين؟ وبرروا الحرق بأن الفاعل مجنون. وحزنّا على المقدسات لا على الأرض ولا على ما هو اهم من الجميع ومن كل شيء، اي الانسان الفلسطيني.

فلماذا يحدث لنا كل هذا؟ وينبري كثيرون للدفاع عن الاسلام معتقدين ان العداء ديني. وقد يشكل الدين بعض جذوره. ولكن تركيا تجربة فريدة في العالم الاسلامي. فقد تخلت عن الدين ونادت بالعلمانية قبل اكثر من ثمانين سنة. ولكن الغرب تردد في قبولها في حلف الاطلسي رغم حاجته لجيشها الكبير. وهي تسعى لدخول الاتحاد الاوروبي ولكن مستشار المانيا الغربية السابق قال ان الاتحاد ناد مسيحي. اي لا مكان فيه لألبانيا والبوسنة وتركيا. ولكن هذا المستشار العتيد جاء الى اسطنبول ليحضر مراسم تحول ابنه الاسلام ومباركته. ويخترع الغرب كل يوم سببا لابعاد تركيا. والغريب ان اكثر الدول الاوروبية تشنجا ضد تركيا هي الدولة الاوروبية العلمانية الاولى (فرنسا). اي انها علمانية مثل تركيا ولكنها لا تريدها. وأبدى الغرب كراهية شديدة خاصة ضد الدول العلمانية العربية الثلاث وهي اليمن الجنوبي والعراق وسورية. وتخلص من الاولى واجتاح الثانية وقضى على حكومتها العلمانية ساعيا لاخضاع الدولتين لحكم طائفي. ويسعى الان للقضاء على الدولة العلمانية الوحيدة الباقية. واشد الناس اصرارا على ذلك هي الدولة العلمانية الوحيدة في اوروبا. اما الدول العربية الطائفية المذهبية فقد نالت رضا الغرب. وقد لاحظنا ان الغرب قد تدخل في كل بلد حاول اجراء انتخابات واقامة حكم تمثيلي يختاره الشعب. وبدأ بمصر ثم تونس فالمغرب. وبدا له ان نظام حكم ديمقراطيا بدأ يستقر في العراق وسورية ومصر وليبيا والجزائر وتونس فشجع الذين دربهم في معاهده العسكرية على القيام بانقلابات عسكرية لوقف المسيرة الديمقراطية. وطرب الغرب لان عشرة على الاقل من حكام الدول العربية هم عسكريون.

لا بد من اعادة الامور الى نصابها في فلسطين. ولا يمكن ان يتم هذا على يد عسكريين او مجاهدين او حملة سلاح. ولا يجوز تلطيخ حركة التحرر بالدم. ندعو لانسان حر في وطن حر لا يؤمن بالعنف ويشجب القتل ويقدس الحياة الانسانية. نحن مسلمون نعتز بديننا لانه الدين الوحيد الذي جاء للانسانية جمعاء. نؤمن بحق واحد هو رب الجميع لا يفرق بين انسان وانسان على اساس من اللون والعرق واللغة والثقافة على ان يحب كل لغيره ما يحبه لنفسه.

* مؤرخ واكاديمي أردني

النظام المصري واهانة السلطات التشريعية

يوسف عبداللطيف يوسف*

■ ما من شك أن خير الأمم وعزتها وكرامتها وسعادة أبنائها تقتضي أن يقوم بها نظام دستوري تعيش في ظله عيشة سعيدة مرضية وتتمكن من السير في طريق الحياة الحرة المطلقة.

ويكفل لها الاشتراك العملي في إدارة شؤونها ومراقبة إيراداتها ومصروفاتها والإشراف على وضع قوانينها ومراقبة تنفيذها. واستطاعت مصر بفضل من الله وتوفيقه ومن زعمائها البررة وفي مقدمتهم سعد باشا زغلول وأبنائها المخلصين أن تحصل على دستور سنة 1923 بمقتضى الأمر الملكي رقم 42 لسنة 1923 الذي أصدره الملك أحمد فؤاد الأول وأسفرت مصر بذلك عن وجهها أنها لا ترتضى بغير الديمقراطية بديلاً كنظام لحكمها وبه حققت الكثير من الأمجاد على أيدي الآباء والأجداد وحكم الشعب المصري نفسه بنفسه على أيدي ممثليه الحقيقيين أكثر من سبع سنين فقط خلال الفترة من 1924 م حتى 23 تموز (يوليو) سنة 1952 م. ويرجع السبب في ذلك الى أن الخارجين على إجماع الأمة قد تآمروا بليل على هذه المسيرة الديمقراطية ست مرات باتفاق مع الملك وسلطات الاحتلال بتعطيل الدستور أكثر من مرة وأستبداله بآخر سنة 1930 وتزييف إرادة الناخبين .. ولهذا ثار الشعب عدة مرات سنة 1924 وسنة 1928 وسنة 1930 وسنة 1935 بزعامة سعد باشا زغلول ومن بعدة مصطفى باشا النحاس وكان النصر دائماً للشعب ومهما قيل عن الماضي وما فيه من عيوب فإن مجالسنا التشريعية كانت خير مرآة للشعب ودعامة أساسية من دعامات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقامت بواجبها على أكمل وجه وأخذت مصر مكانتها الرفيعة بين الأمم التي تأخذ بالنظام الديمقراطي.

وبينما الوفد في وزارته الأخيرة .. التي تولى رئاستها الزعيم مصطفى النحاس في الثاني عشر من شهر كانون الثاني (يناير) سنة 1950 بعد انتخابات حرة نزيهة حصل فيها الوفد على الأكثرية الساحقة .. وهو ماض في طريقه في خدمة مصر عاملاً على رفع المستوى الاجتماعي للشعب .. ليكفل لكل فرد الحد الأدنى الحيوي الذي له الحق فيه حتى يحيا حياة جديدة بأن يحياها كل مواطن مصري لم يشغله كل ذلك عن أن يضع نهاية للاحتلال البريطاني وذلك بإقدامه على إلغاء معاهدة سنة 1936 في الثامن من شهر أكتوبر سنة 1951 وقال مقولته الخالدة تحت قبة البرلمان «من أجل مصر وقعت معاهدة سنة 1936 ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها» وبعد هذه المقولة أصبحت قوات الاحتلال المرابطة في أرض القنال في نظر الشعب قوات غاصبة يجب محاربتها فقامت حركة الفدائيين من الطلبة والعمال في الإسماعيلية وبورسعيد والسويس التي جعلت من هذه المنطقة جحيماً لا يطاق وبمؤامرة من السراي وسلطات الاحتلال وبعض الخونة المارقين دبر حريق القاهرة في السادس والعشرين من شهر يناير سنة 1952 .. وأتخذها الملك ذريعة للتخلص من وزارة الوفد الأخيرة ومصطفى باشا النحاس بإقالتها وكان هذا هو الانقلاب السادس والأخير في ظل دستور سنة 1923 وتولى الوزارة خلال الفترة من السابع والعشرين من شهر يناير سنة 1952 الى الثاني والعشرين من شهر تموز (يوليو) سنة 1952 أربع وزارات الأولى برئاسة علي ماهر باشا والثانية برئاسة نجيب الهلالي باشا والثالثة برئاسة حسين سري باشا والرابعة (الأخيرة) برئاسة نجيب الهلالي باشا التي تمكث في الحكم أكثر من 18 ساعة فقط قام على أثرها الانقلاب العسكري صبيحة يوم الأربعاء الموافق الثالث والعشرين من شهر يوليو سنة 1952 وخدع الشعب ببيان أصدره أدعى فيه أنه قام من أجل الدستور وعودة الحياة النيابية وحق فيهم قول الله في محكم كتابه «ومضت الأيام والانقلاب العسكري يسفر عن وجهه الكئيب يوماً بعد يوم أستقر له عرش مصر فأعلنها دكتاتورية سافرة ـ فعطل الدستور وألغى الأحزاب السياسية وجمع كل السلطات في يده وراح يعبث ذات اليمين وذات اليسار بمقدرات الشعب وأذل المواطنين وفتح أبواب المعتقلات على مصراعيها وزج بها عشرات الآلاف من المواطنين الشرفاء وفرض الحراسات وصادر الممتلكات وكانت باختصار كلمته وحده هي القانون الذي حكم به البلاد، وأصبحت مصر في عهد عبد الناصر سجناً كبيراً وشراً مستطيراً وأدى بكل البلاد الى الخراب والدمار .. وأراد الله في عهده أن يخلص البلاد من آثامه وأجرامه فأخذه أخذ عزيز مقتدر وجاء من بعده «السادات» فلعب بالعقول وأوهم الشعب أنه سيمضي في طريق آخر غير طريق سلفه .. طريق الديمقراطية الحقة فهللت البلاد وكبرت وأنكشف المستور وأقام للأحزاب نظاماً هلامياً وجعل منها أحزاباً على ورق، وحال بينها وبين العمل بما وضعه في طريقها من عقبات، وقبل رحيله بأيام معدودات أصدر قراراً باعتقال زعماء مصر وقادتها، دون ذنب اقترفوه أو جريمة ارتكبوها، جاء الرئيس مبارك من بعده ففرض قانون الطوارئ من أول يوم تولى فيه حكم البلاد ومازال سارياً حتى اليوم رغم مرور ربع قرن من الزمان على إصداره بصفة مستمرة، فقيد حركة الأحزاب بقيود حديدية فعجزت عن الحركة والخلق والإبداع وتربية النشء تربية ديمقراطية سليمة وحال بينها وبين الحكم عن طريق الرأي الآخر.. وباختصار أصبحت مصر مسرحاً للإرهاب لا يأمن فيها المواطن على يومه وعلى غده .. ومع ذلك راح النظام يدعي في غير حياء أو استحياء أن مصر تعيش أزهى عصور الديمقراطية .. انطلاقاً ..

من حرية الكلمة التي هي في حقيقة أمرها حرية النباح كما قد يدعي من يدورون في فلك النظام الحاكم أن مجلسنا التشريعي خير دليل على الحكم الديمقراطي .. وإلى هؤلاء أقول أن النظام الحاكم قد سلب مجلس الشعب الكثير من سلطاته فجعله والعدم سواء لقد حرمه الدستور الحالي حق تعديل الميزانية ومناقشة ميزانية وزارة الدفاع الوطني وكذا ميزانية مؤسسة الرئاسة كما حرمه من حق سحب الثقة من الحكومة أو احد وزرائها إلا بموافقة رئيس الجمهورية ويتعرض المجلس للحل إذا أصر على قراره، كل ذلك يقره الدستور الحالي على خلاف ما كان يجري عليه العمل في ظل دستور سنة 1923 كما أباح الدستور الحالي للعاملين بالدولة أن يجمعوا بين العضوية والوظيفة .. فهل يستطيع هذا الصنف من النواب أن يناقشوا وزرائهم الحساب أو يقدمون لهم الاستجوابات؟

وأرتكب النظام الحاكم جريمة كبرى في حق حياتنا التشريعية فقد دفع بالكثيرين من تجار المخدرات والمنحرفين المستغلين ليكونوا أعضاء بمجلس الشعب عن طريق تزوير الانتخابات وقد وصل عدد الذين أسقطت عنهم العضوية (عضوية مجلس الشعب) في فصل تشريعي واحد عام 1994 عشرة نواب الأمر الذي لم يقع على امتداد الحياة النيابية منذ عام 1924 حتى سنة 1952 وكيف لنائب مصنوع أجلسه النظام على مقعد في مجلس الشعب أن ترتفع هامته أمام صانعيه وأصحاب الفضل عليه محال أن تنتظر منه ذلك لأنه يشعر بالصغر .. يا قوم لقد اهتزت الحياة النيابية في مصر هزة عنيفة في ظل النظام الجمهوري وشوهت صورتها، وانعدمت فاعليتها وهذا شأن كل نظام حكم شمولي.

وباختصار فقد أهال النظام الحاكم التراب على مجلسنا التشريعي وما تراه من مقاعد مجلس الشعب الخالية من النواب إلا الدليل الصادق على صدق ما نقول.

* كاتب وباحث سياسي مصري

الحرية مع الفقر استعباد والسلطة الابدية استبداد

عبد العزيز بن محمد الخاطر*

■ ما أقصده بالحرية هنا هو ذلك النمط من الحرية الشخصية الذى افتقدته المجتمعات الاشتراكية في فترة الحكم الشمولي كحرية التملك والسفر وغيره، أما ما قصدته بالفقر ليس هو ذلك المفهوم التقليدي الذي يتبادر الى الذهن بمعنى الحرمان والافتقار لما هو ضروري للرفاه المادي ولكنه التعريف الجديد الذي أدخلته الأمم المتحدة في تقريرها حول التنمية البشرية تحت مسمى «الفقر البشري» ويعني الحرمان من الفرص والخيارات التي تعتبر أساسية للتنمية البشرية وتطوير المجتمعات واتجاهها نحو الديمقراطية وبعدها بالتالي عن أشكال الحكم القمعية والتسلطية ومن أهم مقايسة الاستبعاد الاجتماعي أي عدم القدرة على اقتحام مناطق معينة داخل المجتمع وتقليل الحراك الاجتماعي لفئاته وتحديد الفرص وتحديد كذلك سقف المستقبل لكل فئة من فئات المجتمع. فالأدوار بالتالي محددة سلفاً لهذه الفئات ولا يمكن تجاوزها.

بهذا المعنى تدخل جميع دول عالمنا العربي والإسلامي ضمن دائرة «الفقر البشري» فجميع شعوب الدول فقيرة بشرياً ولا يمكن بحال من الأحوال أحداث التطور السياسي الفعلي دونما تفكيك لآليات الفقر البشري المشار إليه بتوسيع الخيارات المتاحة لدى الناس وإلغاء الاستبعاد الاجتماعي وفتح سقف المستقبل لجميع الفئات بحيث يمكن لكائن من كان أن يصل الى أعلى مراتب السلطة وهكذا. وقد سبق لماركس أن أشار الى أن المجتمع الرأسمالي مجتمع فئوي والحرية فيه في تقابل مع الفقر وقد وصف الفلاح في المجتمع الرأسمالي بأنه حر لكنه فقير. لذلك فأن أنصاف الديمقراطيات لا تنفع مع هذا المفهوم الجديد للفقر الذي تحددت أ